يعاني النظام السياسي الكويتي من مجموعة من الأزمات السياسية أهمها أزمة الشرعية وتتلخص في التوتر المستمر للعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتدخل الأمير عادة لحل ذلك التوتر من خلال حل البرلمان، حيث تتدخل كل سلطة بشئون السلطة الأخرى على الرغم من تعارض ذلك مع نص المادة 50 من الدستور التي تنص على فصل السلطات ويزيد من توتر العلاقة مشاركة الحكومة من بداية كل فصل تشريعي في انتخابات رئاسة المجلس والمناصب واللجان، ورغم أن ذلك حق كفله الدستور لها، إلا أن مشاركتها تتسبب دائماً في نشوب خصومة للحكومة مع الأطراف التي لم تقم الحكومة بمساندتها إضافة الي أزمة المشاركة، وأزمة التوزيع، وأزمة الاندماج والتكامل السياسي، وأخيراً أزمة الهوية وهو يتناوله الباحث في هذه الدراسة.

ولتنمية قدرات النظام السياسي الكويتي يجب في جانب المشاركة السياسية إزالة معوقات التنمية السياسة وترسيخ الثقافة الديمقراطية وتطوير العمل البرلماني أما من حيث توزيع الموارد فهناك أهمية لتوفير الفرصة لتقاسم السلطة السياسية أمام الجميع دون تمييز، والعمل على إحداث التوازن بين السلطة التنفيذية والتشريعية وحل مشكلة التنوع القبلي والتوزيع العادل للموارد وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني.